البلاد المالية
Albilad Capital

26 ديسمبر 2016

الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية 2017

- اعتمد مجلس الوزراء السعودي في الـ 22 من ديسمبر الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2017 (1439/1438هـ)، وتأتي ميزانية هذا العام لتمثل أول ميزانية بعد إقرار مجلس الوزراء لرؤية المملكة 2030 في أبريل الماضي، كما كلف مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية —حينها— بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك. لذا أعيدت هيكلة بعض الوزارات والجهات الحكومية بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، لتحقيق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها.
- وقد جاءت الميزانية على شكل خارطة طريق طويلة الأمد تهدف إلى القضاء على العجز وتقليل الاعتماد على النفط وتحقيق ميزانية متوازنة بحلول العام 2020، وذلك من خلال تدابير إصلاحية تسعى إلى ضبط الإنفاق الحكومي وتعزيز الإيرادات غير النفطية باعتباره المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.
- بحسب بيان الميزانية العامة لعام 2017م:
  - قُدر إجمالي الإيرادات العامة بمبلغ 692 مليار ريال، بزيادة 31% عن المتوقع تحقيقه هذا العام. وقد قُدرت الإيرادات النفطية بنحو 480 مليار ريال، في حين قُدرت الإيرادات غير النفطية بـ 212 مليار ريال.
  - حُددت المصروفات العامة بمبلغ 890 مليار ريال، وبارتفاع 8% عن المتوقع للعام 2016.
  - وقُدر العجز المتوقع بـ 198 مليار ريال، وبانخفاض ملحوظ قدره 33% عن عجز العام الحالي. وسوف يتواصل تمويل العجز جزئيًا من خلال إصدار أدوات دين عام جديدة، بالإضافة إلى التحويل من الاحتياطي.
- على صعيد النتائج الفعلية للسنة المالية 2016، يتوقع أن تبلغ الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي 528 مليار ريال وبارتفاع 2.7% عن المقدّر لها في الميزانية. فيما يتوقع أن تبلغ المصروفات الفعلية 825* مليار ريال بانخفاض طفيف 1.8% عما كان مقدراً في الميزانية، وهي أقل بنحو 15.6% عن مصروفات السنة الماضية التي بلغت 978 مليار ريال. في حين، قدِر العجز المتوقع بـ 297* مليار ريال — يمثِل 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد يصل العجز إلى 402 مليار ريال عند إضافة تسوية الدفعات المستحقة للأعوام السابقة.
- للمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات تنفق الحكومة في سنة ماليه أقل من ميزانيتها التي كانت تقدر بـ 840 مليار ريال (مع استبعاد مستحقات العام السابق التي تم سدادها في وقت لاحق)، ويعطى ذلك انطباعا جيداً عن تحسن إدارة الإنفاق الحكومي وضبط المالية العامة.
- في الربع الأخير من عام 2016، قامت الحكومة بسداد 80 مليار ريال من مستحقات القطاع الخاص المتأخرة لعام 2015م، مما انعكس إيجابياً على العديد من الشركات ذات العلاقة .
- متوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي 1.4% في عام 2016، بدعم من نمو القطاع النفطي بـ 3.37% والقطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 0.51% ونمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 0.11%، ونعتقد أن تأخر الحكومة في سداد مستحقات القطاع الخاص بنهاية 2015 أدى لتباطؤ القطاع الخاص الغير نفطي إلى 11 نقطة أساس فقط.
- نعتقد أن الإيرادات المقدرة لعام 2017م مبنية على سعر نفط في حدود 51 دولار للبرميل، ووفقا لحساباتنا فمن المتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج البترول في عام 2017م نحو 10.06 مليون برميل يومياً نزولا من 10.39 مليون برميل يومياً في المتوسط لعام 2016م، وذلك في إطار اتفاق مجموعة أوبك على خفض الانتاج، بالتالي إن ارتفاع سعر النفط عن هذا المستوى المقدر سيساهم في خفض العجز عن الأرقام المتوقعة.
- أعلنت الحكومة عن إطلاق برنامج التوازن المالي—أحد برامج الرؤية 2030— ويهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام 2020م من خلال (أ) تعزيز استدامة الإيرادات الحكومية من خلال تنمية الإيرادات النفطية، (ب) تحسين وترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي، (ج) إلغاء الإعانات غير الموجهة وتمكين المواطن من الاستهلاك بمسؤولية، (د) استدامة النمو الاقتصادي في القطاع الخاص، (ه) دعم القطاع الصناعي.
- هذا الأمر من شأنه أن يساهم في رفع معدلات السيولة لدى القطاع المصرفي وعدم مزاحمة القطاع الخاص في القروض والحد من ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي سيكون القطاع الخاص أكثر قدرة على الوفاء بمتطلبات خطة التحول الوطني. جدير بالذكر أن نسبة القروض للودائع بلغت 83.1% في نهاية أكتوبر 2016 وزاد معدل الاقراض بين البنوك خلال العام الحالي من 1.64% إلى 2.37% بنهاية العشر أشهر الأولى من 2016.
- فرض رسوم إضافية على العمالة الأجنبية سيرفع تكلفة التشغيل بدءاً من عام 2018 في معظم القطاعات ذات الاستخدام الكثيف للعمالة الأجنبية، وسيضغط على مؤشرات التضخم من خلال تمرير جانب من الزيادة في الأسعار للمستهلكين، كما نعتقد أن الرسوم التي سيتم فرضها على المرافقين للعمالة الأجنبية والتي سيتضح أثرها بدءاً من عام 2018، ستساهم بشكل كبير في الحد من عدد المقيمين مما سيترتب عليه انخفاض في مستوى الطلب على السلع والخدمات.

ملخص الميزانية العامة للدولة (مليار ريال)

	2016	2017	النمو
الإيرادات العامة	528	692	%31.1
المصروفات العامة	825	890	%7.9
العجز	297	198	(%33.3)

مؤشرات البترول العالمية لـ 2015 (مليون برميل / يوم)

	2015	Q1 2016	Q2 2016	Q3 2016	Q4 2016
الطلب العالمي للنفط	93.17	93.47	93.62	95.21	95.31
العرض من خارج اوبك	56.98	56.98	55.53	55.79	56.50
سوائل الغاز الطبيعي والنفط غير التقليدي من اوبك	6.13	6.24	6.27	6.30	6.34
إجمالي العرض من خارج اوبك والنفط غير التقليدي من اوبك	63.11	63.22	61.79	62.08	62.83
الفارق	30.06	30.24	31.82	33.12	32.47
انتاج اوبك من الخام	32.11	32.51	32.77	33.31	غ/م
الفائض	2.05	2.27	0.94	0.19	غ/م

إنتاج المملكة من النفط (مليون برميل / يوم)

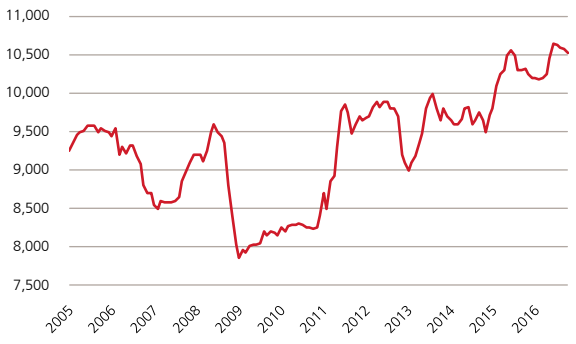

المصادر: مؤسسة النقد، وزارة المالية، الهيئة العامة للاحصاء، صندوق النقد الدولي، منظمة أوبك.

تركي فدعق
مدير الأبحاث والمشورة
tfadaak@albilad-capital.com

* لا تشمل تسوية الدفعات المستحقة للأعوام السابقة.

النتائج المالية للعام المالي الحالي 2016

الإيرادات

بلغت الإيرادات العامة نحو 528 مليار ريال، بارتفاع 2.7% عن الإيرادات المقدرة في بداية العام المالي 2016، بينما انخفضت بنسبة 13.7% مقارنة بـ 612 مليار ريال بنهاية 2015. في الوقت نفسه، تعد الإيرادات الحكومية خلال عام 2016 هي الأقل منذ عام 2009 عندما بلغت الإيرادات الحكومية 510 مليار ريال، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التراجع الكبير في الإيرادات البترولية على الرغم من الارتفاع الملحوظ في الإيرادات غير البترولية.

الجانب الأكبر من الإيرادات العامة يأتي من الإيرادات البترولية، حيث مثلت 62% من الإيرادات الإجمالية المقدرة لعام 2016 مقابل 73% عام 2015، وتراجعت الإيرادات البترولية من 446 مليار ريال في عام 2015 إلى 329 مليار ريال عام 2016 بتراجع بلغ 26%، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2004 الذي بلغت إيراداتها النفطية 330 مليار ريال. ويرجع هذا الانخفاض الكبير في الإيرادات البترولية إلى انخفاض أسعار البترول العالمية لمستويات متدنية (43 دولار أمريكي للبرميل لخام برنت كمتوسط لعام 2016م).

نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة

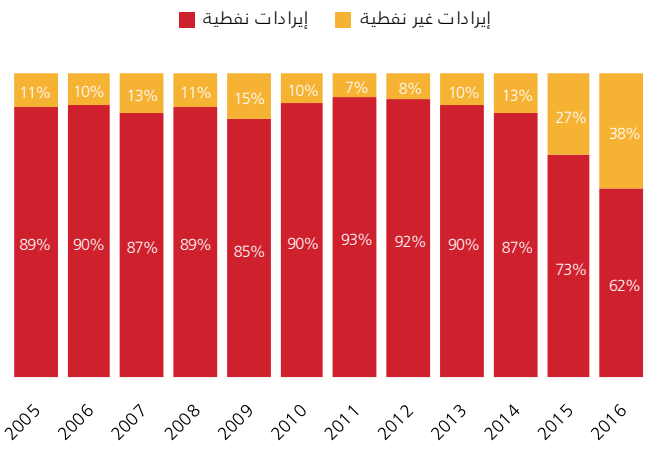

تطورات الإيرادات النفطية (مليار ريال)

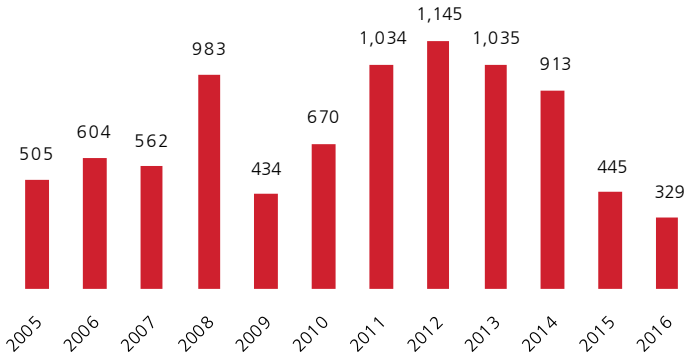

أسعار النفط الخام - عربي خفيف (دولار / برميل)

من جانب آخر، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بشكل ملحوظ خلال عام 2016 بنمو 20% على أساس سنوي، حيث بلغت 199 مليار ريال مقابل 166 مليار ريال عام 2015، وبذلك ارتفعت نسبة الإيرادات غير البترولية من إجمالي الإيرادات إلى 38% عام 2016 مقابل 27% عام 2015.

ويرجع جانب النمو الكبير في الإيرادات غير البترولية لعام 2016 إلى نمو العوائد المتحققة من مؤسسة النقد بنحو 76% على أساس سنوي، مسجلة 62.2 مليار ريال مقابل 35.4 مليار ريال عام 2015 (وتشكل 31% من إجمالي الإيرادات غير النفطية). بالإضافة إلى جهود الحكومة في تحسين تحصيل الرسوم والضرائب، حيث شهد هذا العام تنفيذ المرحلة الأولى من مبادرات تعزيز الإيرادات الحكومية والتي تضمنت رسوم التأشيرات ورسوم الخدمات البلدية والقروية. وعلى سبيل المثال، ارتفعت الضرائب على التأشيرات وكذلك رسوم التبغ بشكل كبير خلال هذا العام.

الإيرادات غير البترولية (مليار ريال)	2015 (فعلية)	2016 (متوقعة)	النمو
الرسوم الجمركية	25.9	20.8	(%19.8)
العوائد المتحققة من مؤسسة النقد	35.4	62.2	%75.7
مبيعات السلع والخدمات	15.1	14.1	(%6.6)
رسوم المنتجات النفطية	16.2	15.5	(%4.3)
العوائد المتحققة من صندوق الاستثمارات العامة	15.0	15.0	%0.0
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	14.6	14.5	(%0.7)
الغرامات والجزاءات والمصادرات	9.2	7.5	(%18.5)
الضرائب على التأشيرات	7.1	7.9	%11.3
حصة الحكومة من الاتصالات	3.7	4.8	%29.7
رسوم التبغ	0.1	4.8	-
رسوم استخدام الطيف الترددي	0.5	0.5	%0.0
الإيرادات غير المصنفة في مكان آخر	8.5	1.8	(%78.7)
المقابل المالي للتعدين	0.6	0.6	%9.1
العوائد المتحققة من الجهات الأخرى	0.0	15.0	-
ضريبة المشروبات الغازية والطاقة	0.0	0.0	-
الزكاة	14.1	14.0	(%0.7)
إجمالي الإيرادات غير البترولية	165.9	199.0	%19.95

تطورات الإيرادات غير النفطية (مليار ريال)

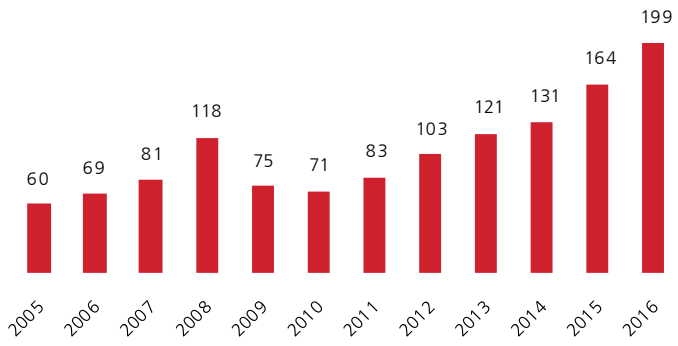

النتائج المالية للعام المالي الحالي 2016 (تتمة)

المصروفات

بلغت المصروفات العامة 825* مليار ريال بانخفاض 15.6% عن مستواها عام 2015 التي بلغت 978 مليار ريال، فيما انخفضت بنسبة 1.8% عن المصروفات المقدرة في الميزانية — ويعتبر هذا هو أول انخفاض للمصروفات الفعلية عن المقدرة خلال العقد الأخير. وعزى بيان الميزانية هذا الانخفاض إلى تراجع وتيرة الصرف على المشاريع بناء على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العام بهدف ضبط الانفاق ومراجعة المشاريع القائمة والجديدة. وبلغ إجمالي المصروفات لعام 2016 بما فيها مصروفات المستحقات للأعوام السابقة ومصروفات ممولة من الفوائض نحو 930 مليار ريال.

العجز المالي

بناءً على المعطيات السابقة، بلغ العجز في الميزانية العامة للدولة خلال العام 2016 نحو 297* مليار ريال مقابل 366 مليار ريال عام 2015. هذا العجز في الميزانية هو الثالث على التوالي، لكنه جاء أقل من العجز المقدر عند 326 مليار ريال. وقد مُوّل العجز من خلال الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية، حيث بلغ إجمالي الإصدارات لأدوات الدين المحلية والدولية والقروض خلال السنة المالية الحالية قرابة 200.1 مليار ريال.

الدين العام

سجل إجمالي حجم الدين العام في نهاية السنة المالية 2016م ما مجموعة 316.5 مليار ريال، يشكل ما نسبته 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء الدين العام المحلي عند 213.4 مليار ريال، فيما بلغ الدين العام الخارجي 103.1 مليار ريال. ويتوقع أن تبلغ خدمة الدين العام المسددة خلال العام الحالي 5.4 مليار ريال.

الاحتياطيات العامة للدولة

تراجعت الاحتياطات العامة للدولة حتى نهاية أكتوبر 2016 لتصل إلى 2،039 مليار ريال مقابل 2،312 مليار ريال في نهاية عام 2015، مع استخدام جزء من الاحتياطي لتمويل باقي عجز الموازنة للسنة المالية الحالية 2016م.

إجمالي الدين العام (مليار ريال) ونسبته من الناتج الإجمالي المحلي

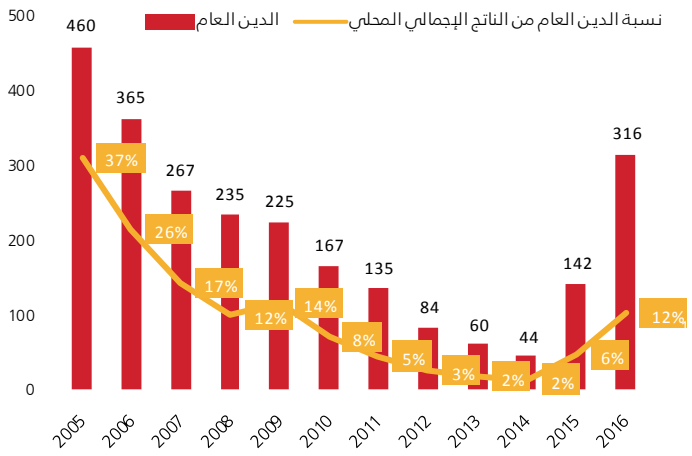

تطور الاحتياطي العام للدولة (مليار ريال)

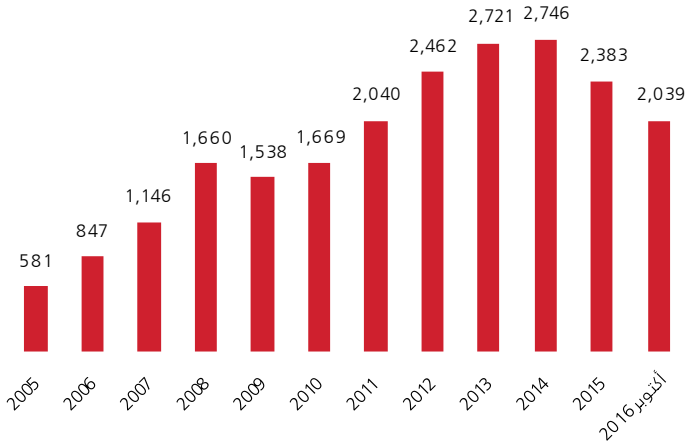

* لا تشمل تسوية الدفعات المستحقة للأعوام السابقة.

الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم 2017

الإيرادات

قدّرت الحكومة السعودية الإيرادات المتوقعة لعام 2017 عند 692 مليار ريال بارتفاع بنسبة 31% عن الإيرادات المتوقعة خلال العام 2016. وقد يعود ذلك جزئياً إلى ارتفاع معدل أسعار النفط المتوقعة للعام القادم. وقد قدرت الإيرادات النفطية بنحو 480 مليار ريال بزيادة 46% عن العام الحالي. في حين، يتوقع أن تنمو الإيرادات غير النفطية بنسبة 6.5% عن العام الحالي، لتصل إلى 212 مليار ريال.

أيضًا من المتوقع أن تبدأ الحكومة خلال العام القادم بتطبيق مجموعة من التدابير الجديدة لتعزيز الإيرادات الحكومية غير النفطية، والتي تشمل رفع أسعار الطاقة والمياه تدريجيًا، وفرض مقابل المالي على الوافدين، وكذلك فرض ضرائب بنسبة 50% على المشروبات الغازية، وضرائب بنسبة 100% على التبغ ومشروبات الطاقة. هذا بالإضافة إلى رسوم التأشيرات ورسوم الخدمات البلدية والقروية التي تم تطبيقها خلال العام الحالي.

المصروفات

قدرت المصروفات العامة للسنة المالية 2017 عند 890 مليار ريال، أي بزيادة 8% عن حجم المصروفات المتوقعة للعام 2016 التي بلغت 825** مليار ريال. وتعكس هذه المصروفات المرتفعة استعداد الحكومة لدعم الاقتصاد على الرغم من هبوط الإيرادات.

فيما يتعلق ببنود الانفاق الرئيسية، يأتي في المقدمة بند قطاع التعليم وتدريب القوى العاملة بمصروفات مقدرة بحدود 200 مليار ريال (22.5% من إجمالي المصروفات)، بينما يأتي ثانياً القطاع العسكري بمبلغ 190 مليار ريال (21% من إجمالي المصروفات)، ثم قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بنحو 120 مليار ريال (13.5% من إجمالي المصروفات)، ثم وحدة البرامج العام بمبلغ 107 مليار ريال (12% من إجمالي المصروفات المقدرة).

وقد أخذت الميزانية في الاعتبار مبادرات برنامج التحول الوطني 2020 التي خصص لها 42 مليار ريال، ومشاريع لإنشاء 5 مجمعات سكنية تشتمل على 10 الاف وحدة سكنية ومدينتين طبية، بالإضافة إلى تنفيذ 1,376 مجمع ومدرسة، واستمرار برنامج الابتعاث الخارجي لما يزيد عن 207 آلاف طالب وطالبة مع مرافقيهم بنفقات تبلغ بحدود 16.5 مليار ريال، وكذلك مشاريع لتنفيذ 6 سدود و7 محطات معالجة الصرف و5 محطات تنقية. إضافة إلى المشاريع التي سبق اعتمادها من فوائض ميزانيات السنوات المالية السابقة.

العجز المالي

تقدر الحكومة قيمة العجز في الميزانية العامة للدولة خلال عام 2017م عند 198 مليار ريال وبنسبة 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وبانخفاض قدره 33% عن مستواه في نهاية عام 2016. من المنتظر أن يتم تمويل جانب من عجز الموازنة من خلال إصدار أدوات دين عام جديدة وفقاً لاستراتيجية الدين العام، بالإضافة إلى التحويل من الاحتياطي.

تطورات إجمالي الإيرادات العامة (مليار ريال)

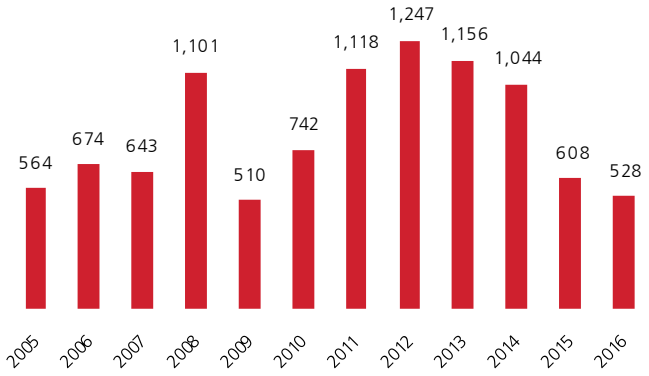

المصروفات المقدرة لعام 2017 حسب القطاع

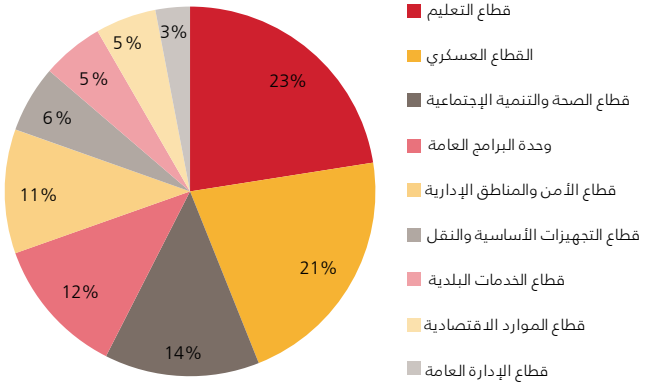

المصروفات المقدرة لعام 2017 حسب القطاع	مليار ريال
قطاع الإدارة العامة	27
القطاع العسكري	191
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	97
قطاع الخدمات البلدية	48
قطاع التعليم	200
قطاع الصحة والتنمية الإجتماعية	120
قطاع الموارد الاقتصادية	47
قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	52
وحدة البرامج العامة	108
الإجمالي	**890**

تطورات فائض (عجز) الميزانية العامة للدولة

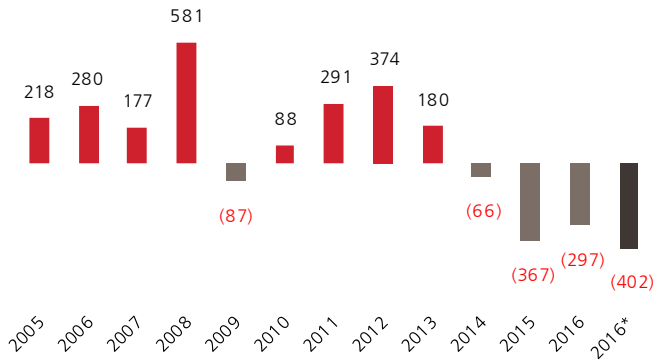

* عند إضافة تسوية الدفعات المستحقة للأعوام السابقة إلى سنة 2016 .

تطورات المصروفات العامة (مليار ريال)

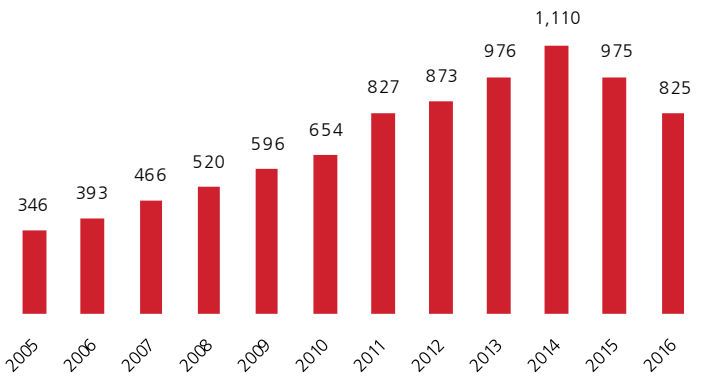

** لا تشمل تسوية الدفعات المستحقة للأعوام السابقة.

الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية لعام 2017م

شرعت المملكة في إجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط وذلك من أجل تقليل تأثر الاقتصاد السعودي بالتغيرات السلبية في أسعار النفط العالمية ومن أهم تلك الإجراءات برنامج التوازن المالي:

برنامج التوازن المالي

أطلقت الحكومة برنامج لتحقيق التوازن المالي كجزء من الإصلاحات المالية، ويهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام 2020م من خلال المحاور التالية:

- تعزيز استدامة الإيرادات الحكومية من خلال تنمية الإيرادات النفطية.
- تحسين وترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي.
- إلغاء الإعانات غير الموجهة وتمكين المواطن من الاستهلاك بمسؤولية.
- استدامة النمو الاقتصادي في القطاع الخاص.
- دعم القطاع الصناعي.

وقد بدأت الدولة في تنفيذ عدد من هذه الإصلاحات تتضمن:

- ترشيد النفقات الرأسمالية والتشغيلية عبر تطوير أكثر من 100 مبادرة لرفع كفاءة الإنفاق التشغيلي في قطاعات مختلفة، بالإضافة إلى إصلاح الإنفاق الرأسمالي في ثلاث وزارات رئيسية وهي الصحة والتعليم والشؤون البلدية والقروية.
- مراجعة البدلات والعلاوات.
- إصلاح أسعار الطاقة والمياه، حيث تم العمل بالمرحلة الأولية لتعديل أسعار البنزين والكهرباء والمياه.
- الإيرادات الحكومية غير النفطية، حيث تم مراجعة بعض الرسوم الحالية المختلفة.
- إعانات الأسر عبر برنامج حساب المواطن.
- بالإضافة إلى أخذها خطوات في مجالات أخرى لتعزيز وضعها المالي وهي الخصخصة، إصلاح القطاع العام، وسياسة إدارة الدين، بالإضافة إلى دعم نمو القطاع الخاص من خلال تحويله من الاعتماد الكلي على الصرف الحكومي إلى التركيز على تلبية الطلب المحلي والدولي.

المقابل المالي على الوافدين

حالياً، تدفع المنشآت في القطاع الخاص مقابل مالي قدره 200 ريال شهريا لكل عامل وافد في القطاع الخاص يزيد على عدد العاملين السعوديين فيها. ومع بداية 2018م سيتم فرض رسوم تبدأ من 300 ريال على كل عامل وافد في القطاع الخاص، وستزيد الرسوم بشكل تدريجي حتى عام 2020م. وتهدف الحكومة من ذلك إعطاء القطاع الخاص دافعًا إضافيا لتوظيف عدد أكبر من المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، ستطبق رسوم قدرها 100 ريال على كل مرافق أو مرافقة لكل وافد بدءاً من منتصف العام القادم، وذلك للحد من التأثيرات على الأسر التي لديها أطفال ملتحقين في المدارس.

ضريبة القيمة المضافة

ستطبق ضريبة القيمة المضافة على جميع المنتجات والخدمات في الربع الأول من 2018م تماشياً من اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي. وسيتم استثناء قرابة 100 سلعة أساسية من الضريبة.

ضريبة المنتجات الضارة

مع بداية الربع الثاني من عام 2017م ستطبق ضريبة السلع المنتقاة على السلع المتعلقة بالمنتجات الضارة، مثل التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة. وتدرس الحكومة توسيع نطاق الضرائب لتشمل المشروبات والمأكولات السكرية التي تسهم في ارتفاع معدل انتشار السمنة والسكري في المملكة.

وقد شهد العام 2016م تنفيذ المرحلة الأولى من فرض رسوم التأشيرات ورسوم الخدمات البلدية والقروية. ومن شأنه أن يساهم تحصيل هذه الضرائب والرسوم الجديدة في تعزيز الإيرادات الحكومية غير النفطية، والذي يتوقع أن تصل الإيرادات الإضافية إلى 152 مليار ريال بحلول عام 2020م.

التطورات الاقتصادية

الاقتصاد العالمي

وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.4% بنهاية العام القادم مقارنة بنمو 3.1% في 2016. من جانب آخر، تتوقع منظمة أوبك ارتفاع معدل الطلب العالمي على النفط خلال العام المقبل بنسبة 1.1% ليصل عند 95.3 مليون برميل يومياً.

الناتج المحلي الإجمالي

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية خلال هذا العام نحو 2،399 مليار ريال بانخفاض بنسبة 1.86% عن عام 2015، مع تراجع الناتج الإسمي للقطاع النفطي بنسبة 9.75%، وذلك على الرغم من نمو القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 1.76% ومقابل نمو الناتج الخاص غير النفطي بنسبة 1.1%، ويعكس ذلك النمو الإيجابي التي شهدته العديد من الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2016م ومن أبرزها نشاط ملكية المساكن (حقق ارتفاع بنسبة 5.9%) ونشاط الكهرباء والغاز (ارتفاع بنسبة 4.86%).

وبالأسعار الثابتة لعام 2010، من المتوقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4% بدعم من نمو القطاع النفطي بـ 3.37% والقطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 0.51% ونمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 0.11%. ونعتقد أن تأخر الحكومة في سداد مستحقات القطاع الخاص بنهاية 2015 أدى لتباطؤ القطاع الخاص الغير نفطي إلى 11 نقطة أساس فقط.

القطاع المصرفي والنقدي

شهد العرض النقدي بصور الثلاث تباطؤ في معدل النمو خلال عام 2016، حيث نما عرض النقود بصورته الشاملة (ن 3) (تشمل النقد المتداول خارج المصارف، الودائع تحت الطلب، الودائع الادخارية والزمنية والودائع الأخرى شبة النقدية) بنسبة 0.64% في أول 10 أشهر من عام 2016، وبعد هذا النمو هو الأدنى في نفس الفترة بعد عام 2010، حيث بلغ معدل النمو في أول 10 أشهر من أعوام 2015 و2014 و2013 نحو 3.94%، 14.74% و 10.40% على التوالي، ويرجع انخفاض العرض النقدي (ن 3) إلى انخفاض معدل النمو في إجمالي الودائع في القطاع المصرفي.

بلغت اجمالي مطلوبات المصارف السعودية بنهاية أكتوبر 2016 نحو 1,669 مليار ريال بنمو يبلغ 10.3% منذ بداية عام 2016، ومثلت المطلوبات من القطاع الخاص نحو 86% من إجمالي المطلوبات بينما ساهمت المطلوبات من الحكومة والجهات شبه الحكومية من جهة والمؤسسات غير المالية نحو 13.6% و0.3%، على التوالي. وارتفعت المطلوبات الحكومية إلى أعلى مستوى منذ 2004 مسجلة 227 مليار ريال في حين كانت عند مستوى 124 مليار ريال في نهاية 2015.

فيما يتعلق بالودائع، ارتفعت الودائع الإجمالية بنهاية أكتوبر 2016 بنسبة 0.3% مقارنة بنهاية 2015 ومثلت الودائع الحكومية 17.7% من إجمالي الودائع.

الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010 (مليار ريال)	2015	2016	النمو
القطاع النفطي	1,099	1,136	%3.4
القطاع الغير النفطي	1,425	1,429	%0.2
– القطاع الخاص	999	1001	%0.1
– القطاع الحكومي	426	428	%0.5
الناتج المحلي الإجمالي ما عدا رسوم الاستيراد	2,524	2,564	%1.6
رسـوم الاستيراد	21.125	16.443	(%22.2)
الناتج المحلي الإجمالي	2,545	2,581	%1.4

تطورات عرض النقود ن 3 (مليار ريال)

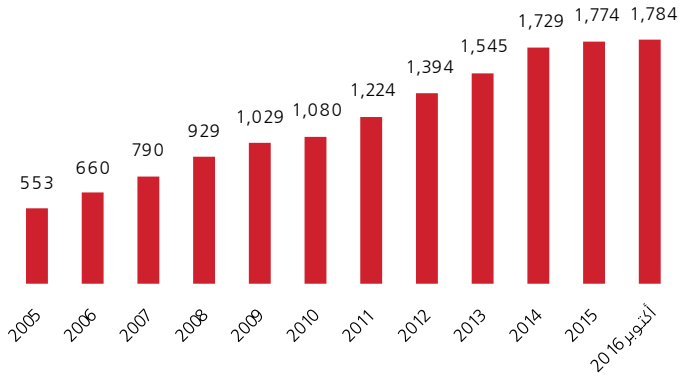

مطلوبات المصارف (مليار ريال)

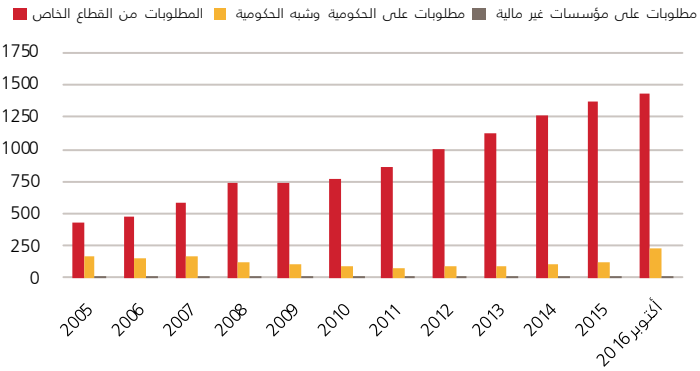

تطورات ودائع المصارف (مليار ريال)

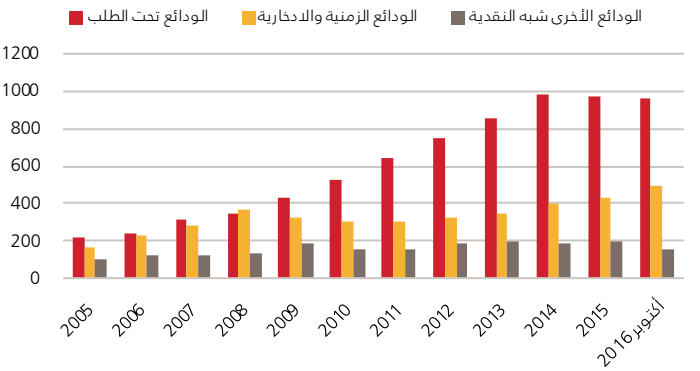

التطورات الاقتصادية

الرقم القياسي لتكلفة المعيشة

ارتفع الرقم القياسي العام بنهاية أكتوبر بمعدل 3.4% عما كان عليه في العام السابق. وقد شهدت مؤشرات القطاعات ارتفاعا بصورة إجمالية ولم ينخفض سوى ثلاثة مؤشرات هي مؤشر الأغذية والمشروبات (-2.1%)، مؤشر الترويح والثقافة (-1%)، ومؤشر المطاعم والأغذية (-1.3%). فيما سجل مؤشر التبغ الزيادة الأعلى حيث ارتفع بنحو 20.5%، يليه مؤشر النقل بارتفاع 7.3%، ثم مؤشر السكن والمياه والكهرباء بزيادة 6.5%، ثم مؤشر الصحة بارتفاع 6%. من جهة أخرى جاءت اقل الارتفاعات في مؤشر الاتصالات بارتفاع قدره 1.7%، ثم كل من مؤشري التعليم ومؤشر تأثيث وتجهيزات المنزل بنحو 1.9% لكل منهم، ثم مؤشر السلع والخدمات المتنوعة بزيادة 2.6%.

الرقم القياسي لتكلفة المعيشة

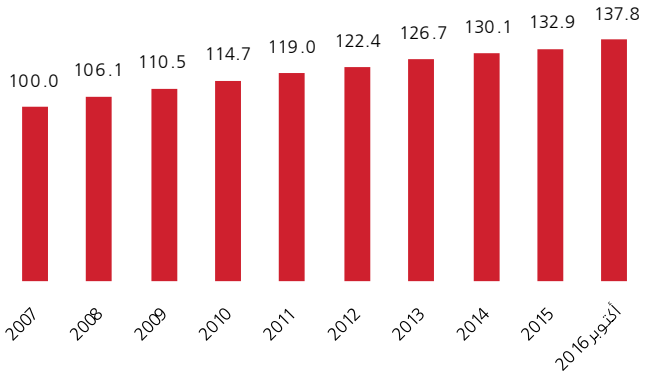

التجارة الخارجية

وفقًا للتقديرات الأولية للهيئة العامة للإحصاء، سجلت الصادرات السلعية والخدمية للعام 2016 انخفاضا بنسبة 10.48% لتصل إلى 731 مليار ريال، وبلغت الصادرات البترولية منها بما فيها المنتجات المكررة والغاز الطبيعي 503 مليار ريال بانخفاض 12% بالمقارنة مع قيمتها من العام السابق. كما انخفضت الواردات لسلعية والخدمية بنسبة 23.42% لتصل إلى 728 مليار ريال.

إجمالي الصادرات والواردات (مليار ريال)	2015	2016	النمو
إجمالي الصادرات السلعية والخدمية	818	732	(10.5%)
– الصادرات السلعية	763	673	(11.8%)
الصادرات السلعية البترولية	573	504	(12.1%)
الصادرات السلعية غير البترولية	190	170	(10.7%)
– الصادرات الخدمية	54	58	7.7%
إجمالي الواردات السلعية والخدمية	951	728	(23.4%)
– الواردات السلعية	655	493	(24.8%)
– الواردات الخدمية	296	235	(20.5%)

ملحق: الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010 حسب النشاط الاقتصادي

مليار ريال	2015	2016	النمو
الزراعة ـ الغابات ـ والاسماك	60	60	%0.6
التعدين والتحجير	1,018	1,043	%2.4
– الزيت الخام والغاز الطبيعي	1,009	1,033	%2.4
– نشاطات تعدينية وتحجيرية اخرى	10	9	(%2.9)
الصناعات التحويلية	298	308	%3.3
– تكرير الزيت	84	96	%14.8
– صناعات اخرى	215	212	(%1.2)
الكهرباء ،الغاز والماء	33	33	%0.8
التشييد والبناء	125	121	(%3.1)
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	232	229	(%1.2)
النقل والتخزين والاتصالات	145	148	%2.6
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	231	238	%3.2
– ملكية المساكن	123	128	%3.6
– أخرى	107	110	%2.7
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	49	50	%1.6
الخدمات المصرفية المحتسبة	21	21	%0.7
المجمـــوع الفرعـــي	**2,170**	**2,210**	**%1.8**
منتجو الخدمات الحكومية	354	354	%0.1
الناتج المحلي الإجمالي ما عدا رسوم الاستيراد	2,524	2,564	%1.6
رسـوم الاستيراد	21	16	(%22.2)
الناتج المحلي الإجمالي	**2,545**	**2,581**	**%1.4**

26 ديسمبر 2016

إدارة الأبحاث والمشورة

البريد الإلكتروني: research@albilad-capital.com
هاتف: +966 – 11 – 290 – 6250
الموقع على الشبكة: www.albilad-capital.com/research

تركي فدعق
مدير إدارة الأبحاث والمشورة
TFadaak@albilad-capital.com

أحمد هنداوى، CFA
محلل مالي أول
AA.Hindawy@albilad-capital.com

محمد الغالبي
محلل مالي
Malghalbi@albilad-capital.com

محمد حسان عطيه
محلل مالي
MH.Atiyah@albilad-capital.com

البلاد المالية

خدمة العملاء

البريد الالكتروني: clientservices@albilad-capital.com
الإدارة العامة: +966 – 11 – 203 – 9888
الهاتف المجاني: 800 – 116 – 0001

إدارة الأصول

البريد الالكتروني: abicasset@albilad-capital.com
هاتف: +966 – 11 – 290 – 6280

إدارة الحفظ

البريد الالكتروني: custody@albilad-capital.com
هاتف: +966 – 11 – 290 – 6259

إدارة الأبحاث والمشورة

البريد الإلكتروني: research@albilad-capital.com
هاتف: +966 – 11 – 290 – 6250
الموقع على الشبكة: www.albilad-capital.com/research

إدارة الوساطة

البريد الالكتروني: abicctu@albilad-capital.com
هاتف: +966 – 11 – 290 – 6230

المصرفية الاستثمارية

البريد الالكتروني: investmentbanking@albilad-capital.com
هاتف: +966 – 11 – 290 – 6256

إخلاء المسؤولية

بذلت شركة البلاد المالية أقصى جهد للتأكد من أن محتوى المعلومات المذكورة في هذا التقرير صحيحة ودقيقة ومع ذلك فإن شركة البلاد المالية ومديريها وموظفيها لا يقدمون أي ضمانات أو تعهدات صراحة أو ضمناً بشأن محتويات التقرير ولا يتحملون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي مسؤولية قانونية ناتجة عن ذلك.

لا يجوز إعادة نسخ أو إعادة توزيع أو إرسال هذا التقرير بطريقة مباشرة او غير مباشرة لأي شخص آخر أو نشره كلياً أو جزئياً لأي غرض من الأغراض دون الموافقة الخطية المسبقة من شركة البلاد المالية .

كما نلفت الانتباه بأن هذه المعلومات لا تشكل توصية بشراء أو بيع أوراق مالية أو لاتخاذ قرار استثماري.

يعتبر أي إجراء استثماري يتخذه المستثمر بناءً على هذا التقرير سواءً كان كلياً أو جزئياً هو مسؤوليته الكاملة وحده.

ليس الهدف من هذا التقرير أن يستخدم أو يعتبر مشورة أو خيارًا أو أي إجراء آخر يمكن أن يتحقق مستقبلا. لذلك فإننا ننصح بالرجوع إلى مستشار استثماري مؤهل قبل الاستثمار في مثل هذه الأدوات الاستثمارية.

تحتفظ شركة البلاد المالية بجميع الحقوق المرتبطة بهذا التقرير.